الفصل الثالث

تصـوُّرٌ غـامضٌ

هكذا اختلق التاريخ تصوراً معقَّداً، غامضًا، ومتعدد المعاني. عندما نصفه بهذه الصورة فهو ليس استثناءًا: إن الأفكار والممارسات السياسية مكتظة بهذه الكلمات وبهذه المفاهيم التي نستخدمها يوميّا والتي تخذلنا بسبب التباساتها. مع ذلك المشكلة هنا أكثر خطورة والنتائج أكثر إثارة للقلق. فالسيادة قبل كل شيء تعيد إلى الذاكرة تعاليًا يَلزم، بحكم تعريفها، أن يعلو فوق الالتباسات، والشكوك، وسوء الفهم: سلطة نهائية، مطلقة وخالدة، فهي المبدأ الذي تنبثق منه كل سلطة، والحجَّة الحاسمة التي يمكن الاحتجاج بها أمام طموحات الآخر أو انتقاداته، وهي العنصر الأساسي للأيديولوچية التي تمنح كل دولة حقّا قاصرًا عليها بأن تكون فاعلاً على المسرح الدولي الرسمي. بالرغم من أنه قد تم خلق هذا التعالي إلا أن السيادة لم تنسحب عائدة إلى السماء [1]، وذلك على عكس ما ورد في دراسات دوركهايم [عالم اجتماع فرنسي ١٨٥٨-١٩١٧] في علم الاجتماع الديني عن الألوهية: إنها كائنة حتى في النزاعات الأكثر تواضعًا، وتُستخدم كساتر للدسائس الأكثر صفاقة ويتم اللجوء إليها لإظهار الحقوق الأكثر تباينًا. الأسوأ أيضًا، كان انتهاك السيادة دائمًا إحدى الممارسات المألوفة والأكثر شيوعًا عبر التاريخ: قدَرٌ عجيب ذلك الخاص بتعال يروق لهم عدم احترامه والتضحية به دون اللجوء إلى أي شعائر، كما لو كانَ المسرح الدولي يحتاج من أجل استمراره في البقاء إلى دحض هذا التعالي يوميّا. من خلال هذا التحليل نهتدي إلى النظرية الواقعية في صورتها

(1) É. Durkheim, *De la division du travail social,* Paris, PUF, 1973, p. 274.

الأكثر راديكالية: إذا لم تتوصل السيادة إلى فرض علامات تعاليها، فالحياة الدولية تصبح غابة حقيقية يحكمها الأكثر قوة[1].

مع ذلك هذا الحكم متعجِّل. أولاً لأن السيادة الوطنية تظل بخاصة خطابًا للتعايش الذي، بهذه الصفة، يبين مصاعب وإحباطات ومآزق الحياة الدولية، لكنه يكشف أيضًا عن الالتزام القوي بالاعتراف بالآخر وبقبول الغيرية. وباعتبارها خطابًا، تعبر عن السعي إلى نظام وإلى ترابط، وتدمج بطريقة مرتجلة إلى حد ما، جميع التيارات والتوترات التي تصنع سياقًا دوليًا خلال فترة ما من الزمن. وتُعبِّر السيادة، مثلها كمثل كل وهم، عن شيء تخيُّلي وعن ترابط؛ وهي ككل شيء خادع، مصنوعة من ادعاءات متناقضة في الأغلب، ومن إضافات مشكوك في توافقها. في المجمل، السيادة بنيان اجتماعي يكشف عن العديد من مواطن الضعف لكنه يسمح في الوقت ذاته بالوصول إلى فهم العالم، وإلى الفوز ببعض منافع حد أدنى من النظام. إنها أيضًا تعالٍ يلزم تنقيحه، أو إبطاله منذ أن يصبح غير متصل بالواقع.

يعود الأساس الجوهري لطابع مبدأ السيادة الوهمي إلى ظروف تكوُّنه. لم يتم ابتكار هذا المبدأ لأغراض تنظيمية، لكن بقصد ادعائي. وقبل أن يكون خطابًا حول الوضع في العالم، فرض نفسه كبيان عما يجب أن يكون: قبل أن تصبح الأسر الحاكمة صاحبة سيادة، شغفت بالمعارك لكي تمتلك هذه السيادة: يشرد التصوُّر في غالبية الأحوال لأنه يسهو علينا أنه قد اختلق لوصف عملية غزو ولتعيين جهد مبذول: تجمَّل هذا الغزو بالشرعية التي اكتسبها بفضل انتصاراته، ثم استخدم العاهل هذه السيادة لفرض نظامه، واستخدمها الفيلسوف في البداية لكي يحرر الدولة من التنازع ثم لتخليصها فيما بعد من التعسف. وتمخض الانتقال من ادعاء إلى آخر عن ارتداد نموذج السيادة وتذبذبه وتعرجه: سعى هذا التَّرميق المستمر نحو التوفيق بين غير المتوافق، مثلما تكشف عنه عملية تصفية الاستعمار والإحباطات التي أعقبتها. كانت مطالبات نهرو، أو سكارنو، أو بن بيللا بالسيادة مزهوة وعادلة، وسرعان ما تكشفت عن كونها شكلاً شائعًا للسلطة. كانت سيادة

(1) K.Waltz, *Theory of International Politics,* Reading, Addison Wesley, 1979, p. 96.

اليمين أو اليسار في كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي بلاغة متملّقة لمعاداة ماستريخت [معاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبي الموقعة عام ١٩٩٢] ، لكنها لا تصمد أمام تجربة السلطة، مثلما كانت الأيديولوچية الديجولية تختلق خطابًا عن السيادة الوطنية لم يكشف عن واقع سياستها الخارجية إلا بطريقة ضبابية. إن الشعوبية بأشكالها الأكثر تنوعًا تنفخ في الأبواق ذاتها لكي تغطي عجزًا واقعيًا في السيادة القومية وفي القوة، أو لكي تخفي في بعض الأحيان مشروعات السعي لدى مؤسسات بريتون وودز، بل والحصول على الوصاية الأمريكية بصورة إلى حد ما مستترة على الفليپيني فرديناند ماركوس، أو البرازيلي كولور أو الأرچنتيني منعم، وكذلك وصاية الاتحاد السوڤييتي على سيكو توريه أو هواري بومدين[1]. هكذا يؤدي نمو العولمة إلى تآكل الادعاء السيادي لشعبوية الزمن الغابر، مثل شعبوية پيرون [رئيس الأرچنتين من ١٩٤٦ إلى١٩٥٥ ثم من١٩٧٣ حتى وفاته عام ١٩٧٤] أوجيتوليو ڤارجاس [رئيس البرازيل من ١٩٥٠إلى ١٩٥٤وقد توفي منتحرًا بسبب تصاعد المعارضة] أو لازارو كارديناس الذي قام في زمانه بتأميم صناعة البترول المكسيكية باسم سيادة بلاده الاقتصادية.

ويندرج الكلام الفصيح عن السيادة في أسلوب العمل كخطاب مطالبة أوخطاب موارية. عندما تكون خطابًا عن الغيرية، يتم تفعيلها في تصرفات معقَّدة تبدو نتائجها محيِّرة. في بعض الأحيان يستلزم التحرر من دولة أجنبية من أجل تصور الذات كصاحب سيادة مكافأة طرف ثالث بمزيد من السلطة. كان البابا يسعى نحو التحرر من الإمبراطور عن طريق قيامه بتشجيع الطموحات السيادية للنظم الملكية الأخرى : حين انتقلت المجازفة إلى موضع آخر، روج البابا الروماني بأنه لا يقدم حسابًا إلا إلى الله، في حين كان العاهل ليس مسئولاً أمام الله وحده، بل تجاه شعبه أيضًا. ظلت هذه الممارسة مستمرة: كثيرًا ما سعت مبادرات ديپلوماسية عبر التاريخ إلى إضعاف سيادة إحدى الدول أو الالتفاف عليها عن طريق استنكار عدم احترام هذه الدولة لشروط ممارسة شعبها لسيادته.

---

(١) حول هذا الموضوع راجع بخاصة:

G. Hermet, « Populisme et nationalisme», *Vingtième Siècle*, oct.-dèc. 1997, p.39 *sq*.

تُعلمنا جميع هذه السياقات المتفاعلة على الطبيعة الحقيقية للدولة، وتُخطرنا باندراجها الدولي. بما أن الدولة مؤسَّسة، وحيث إنها مجموعة من الفاعلين فإنها تعيش في إدراك الآخر قبل أن تحدد ذاتها. لقد أقر رجال القانون منذ وقت مبكِّر أن السيادة هي مشكلة اعتراف: يضيف عالم الاجتماع وعالم الأنثروبولوجيا بأن هذا القبول من جانب الآخر يخضع لتعسف الثقافات، وتعدد المعاني، وتنوع الرؤى. يبين احتلال السفارة الأمريكية في طهران بعد إقامة الجمهورية الإسلامية ببضعة شهور أن المفاهيم المعيارية التي تتعايش في عالمنا لا تعبر عن رؤية واحدة لحق السيادة. إن المشاركة الفعَّالة للجمهورية ذاتها في حرب لبنان إلى جانب الشيعة تعبر عن الفكرة نفسها. وينبثق رفض إسرائيل تزويد السلطة الفلسطينية بخاصيات السيادة عن مفهوم صهيوني للأرض المقدَّسة يكبح أي اعتراف بالغيرية في هذه المساحة على الأقل. إن تعميم شروط المساعدات التي تضعها الدول الأكثر قوة وربطها بتغيير جزء أو مجمل الحياة الداخلية في الدول المتلقية لهذه المساعدات، يشير أيضًا إلى أنه سيتم قبول الآخر بصفته صاحب سيادة بصورة أفضل لو أنه توافق مع صورتنا الخاصة. يدعونا «بين - الذاتية» [ظاهرة ذاتية يُعتقد بأن الآخر يشاطرها] الذي يرتسم هنا إلى التأمل في التعسف وفي الثقافة معًا، وبالتالي في القوة وفي التعددية[1]. ويقودنا «بين- الذاتية» إلى التفكير بأن إدارة الوهم السيادي تزداد صعوبة لاسيما وأنها تحيل إلى تخيلات متعددة وإلى علاقات قوى دائمة التغير. بما أنه يتم تعريف السيادة بأنها مُطالبَة، بمعنى أنها تَوقُّع من الآخر، فإنها بالقطع مبدأ هشّ.

تزداد هذه الهشاشة كلما كانت السيادة أكثر طموحًا: سيادة سياسية، تُصَوِّر حق كل دولة المطلق في تحديد نظامها الخاص وتنظيمها المؤسَّسي، والإشراف على أراضيها الخاصة، وتبني سياستها، بخاصة في مجال العلاقات الداخلية؛ وسيادة اقتصادية، تدل أيضًا على سيطرة الدولة على مواردها الطبيعية، وعلى نزعتها إلى

(1) Cf. A. Wendt, «Anarchy is what States make of it: the Social Construction of Power Politics», in J. Der Derian éd., op. cit. p. 134 sq.; R. Devetak, «Incomplete States; Theories and Practices of Statecraft», in J. Macmillan et A. Linklater éd., *Boundaries in Question,* London, Pinter,1995, p. 27.

الإحاطة بالعلاقات الاقتصادية الدولية التي يقيمها رعاياها. إن السيادة ترفض منح الصلاحيات وتخص ذلك الذي يملكها بصلاحيات عديدة: أرضية، وشخصية، ووراثية، وفيدرالية. هكذا تقوم السيادة بتنظيم الأوضاع القانونية للمتلكات وللأشخاص، والعلاقات الداخلية والخارجية، وحق الملكية، وحق الكينونة، وحق عقد الاتفاقات. وتُبرِز في الوقت نفسه المهابة، والقدرة، والإنابة[1].

مع ذلك تجمع السيادة بين الطموح والانحصار: إنها مطلقة، متعالية، لكن لا يمكنها أن تكون غير محدودة: في النظام الاجتماعي السلطة تعوق السلطة، بلا نهاية. سيادة أحدهم تحتوي سيادة الآخر، وتقيِّدها، وتجبرها نوعًا ما على احترام كيان يفلت من سلطتها، حتى وإن كان ذلك ليس إلا شكليّا. بالمثل، يجب على السيادة أن تأخذ في حسبانها الالتزامات الدولية المنبثقة عن قانون مثل الاتفاق التعاقدي أو الثنائي أو متعدد الأطراف: ما قيمة السيادة كقيمة مطلقة ما دام أنه منذ عام ١٩٤٥ تم توقيع حوالي ٣٥ ألف معاهدة من جانب دول يجب عليها -بحكم تعريفها- احترام تعهداتها الدولية إلى حد وضعها فوق قوانينها الخاصة؟ إن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية الموقعة عام ١٩٦٨ تنتزع من الولايات المتحدة جزءًا من سيادتها فيما يتعلق بالدفاع وبالإنتاج الصناعي، وتخضعها حتى لإشراف الوكالة الدولية، تمامًا مثل معاهدة ١٩٩٣ بشأن منع الأسلحة الكيميائية أو معاهدة عام ١٩٩٦ التي تحظر التجارب النووية. على نفس المنوال يؤدي إقرار قِيَم مشتركة وفي مقدمتها حقوق الإنسان، والاعتراف بالمنافع المشتركة بين الإنسَانية إلى حصر مساحة السيادة بشدة. ويزداد عدد المجازفات التي تسمو فوق الجماعات السياسية أكثر فأكثر، التي لم يعد من الممكن للدول-القومية وحدها القيام بإدارتها. إن تضاعف المؤتمرات الدولية التي تتناول حماية البيئة، وموضوعات السكان، وظروف المرأة أو حقها الاجتماعي تبين أن السيادة لا تستطيع أن تأخذ على عاتقها وحدها مجموع الموضوعات العالمية، وبأنها لن تستطيع البقاء كمبدأ إلا بشرط قبولها للانحصار.

(1) Cf.N. Onuf, « Intervention for the Common Good», *in* G. Lyons et M. Mastanduno éd., *op. cit.* p. 48 *sq.*

يبرز آنذاك جدل يفرض نفسه وتغذيه فطنة التحليل القانوني: هل السيادة محصورة أم أنها تحصر ذاتها؟ من المنطقي أن تكون هذه الفرضية الأخيرة مقبولة ومعترفًا بها: يمكن للعاهل، بحكم تعريفه، أن يفعل أي شيء، بما في ذلك أن يفرض على نفسه حدودًا. لقد دافع عن هذه الفرضية رجل القانون الألماني چورچ يلينك الذي أكد صراحة بأن الدولة تمتلك «أهلية التأهل»، ويمكنها أن تقرر سياديًا الارتباط بالمعاهدات التي عقدتها [1]. إن الفكرة المطروحة ثاقبة؛ ومع ذلك يمكن منطقيًا أن تقودنا نحو المفارقة، أو في القليل نحو كلام بلاغي لا ينتهي: لأن الله قادر على كل شيء، فيمكنه أيضًا إلغاء جزء من قدرته أو مجملها. إن الحيرة حقيقية: إذا كانت السيادة في حاجة إلى نفي نفسها حتى ولو جزئيًا من أجل أن تبقى على الحياة أو، بتحديد أكثر، من أجل أن تدخل في الحياة العملية اليومية، فحينئذ يشرد التصور في التخيلي، ويفقد فضائله الوصفية والإرشادية. إن القيود التي يفرضونها على السيادة ليست مماثلة لطبيعة تلك المفروضة على الحرية أو على الديموقراطية: لا يتعلق الأمر فقط بالتسويات التي يجب أن يجريها المثالي مع واقع الأمور؛ فمبادئ السيادة تحتوي على عناصر دحضها الخاص، ولا يكون للسيادة معنى إلا بتأثير الجذب الذي تخفيه طبيعتها الوهمية. ينتج عن ذلك تناقض ضخم: كل تعبئة يتم تعظيمها حول موضوع السيادة تؤدي إلى اختلال يمكن تعيينه بلغة القوة المنطلقة، بنفي الآخر، وبالتدخل في شئونه الخاصة أو في معركة عامة. على الأرجح أنه لهذا السبب كان چورچ سيل على حق بأن يرتاب في عقيدة حصر السيادة لذاتها، وبأن يشير إلى أن سيادة الدولة هي أولاً مكبوحة بقيم من خارج القانون تستند إلى الطبيعة البشرية، وإلى احتياجاتها، وإلى المعتقدات التي تكونها [2]. وعلى أي حال من الذي يستطيع المراهنة على فاعلية انحصار ذاتي يستسلم بهذه السهولة أمام فكرة القوة والهيمنة على المستوى العالمي؟ من الذي يستطيع، على المستوى المعياري، تفضيل الانحصار الذاتي على تعالي قيم مشتركة فوق مجمل الإنسانية؟

---

(١) حول استخدام فرضية حصر الذات، راجع:

E. Lauterpacht, «Sovereignty: *Myth or Reality*», *International Affairs*, 63, 1 jan. 1997, p. 137-150.

(2) G. Scelle, *Précis de droit des gens*, Paris, Sirey, tome, 1, 1931-1932.

بناء عليه لا يقع الاتساق الذي يحصل عليه وهم السيادة في وصف نظام دولي ولا في الممارسات الديبلوماسية للدول. إنه يوجد أولاً في تحديد مهام وقواعد إدارة العلاقات بين الدول، وتعيين وسائل بنيان الغيرية على المسرح الدولي. لا يمكن إتمام هذا العمل إلا إذا قامت كل دولة مسبقًا بقبول الآخر باعتباره صاحب سيادة وبذلك يحدوها الأمل في الحصول على الميزة ذاتها بالتبادل. ووفقًا لمنهج جون رولز الذي يتحدث عن «ستار الجهالة»، نجد أن اختيار السيادة هو بالبداهة الأمر العقلاني الوحيد منذ الوقت الذي نستبعد فيه قدرات القوة المتراكمة لدى الجانبين[١]. لهذا فالسيادة هي بحق مطلب مستمر، وأمل تلتمسه قواعد اللعبة أكثر من كونه نظامًا محددًا يفرض نفسه. من وجهة النظر هذه تكوَّن شيئًا فشيئًا النظام الويستفالي الذي يجب علينا تفسيره باعتباره أفضل تسوية بين مصلحة كل دولة ومصلحة الجماعة الدولية بأكملها[٢]. بهذا المنهج تتوافق أيضًا فكرة السيادة مع فكرة التعايش[٣]. وعلى هذا يمكننا تحديد السيادة كمجموع الخطابات البلاغية التي تمارسها دولة تطالب بالحصول على السلطة النهائية وبقصد الاعتراف لها بهذه الصفة من جانب الآخر التي هي مدعوة للتعايش معه[٤]. من هنا ندرك أن هذا الطموح هو أولاً بنيان اجتماعي، يمكن تفعيله في صياغات سيادية متنوعة، وبأنه يستمر في إحداث تناقضات ونزاعات بل وممارسات جديدة. يجب أيضًا التسليم بأنه حين ترتبط السيادة بموضوعات مثل التعايش والقوة أو الغيرية فإنها ترتضي إلى حد ما بمعطيات جديدة، وخاصة بتلك المتعلقة بالعولمة المصنوعة، على العكس، من الاعتماد المتبادل ومن «القوة الناعمة» Soft power ومن تشابك المساحات[٥].

والحالة هذه، ندرك أن التاريخ قد أعد لنا المفاجآت. لقد أبرز الاختلافات المهمة في طريقة تصور السيادة وبنائها. وأظهر، بهذه المناسبة، تناقضات غريبة كما

(1) J. Rawls, *Théorie de la justice,* Paris, Le Seuil, 1987.

(2) «Préface», *in* F. Deng et *al., op. cit.,* p. xv

(3) T. Biersteker et C. Weber, « The Social Construction of State Sovereignty», *in* id. éd., *op.* cit., p.1.

(4) R.Ashley, « The Poverty of Neo-Realism», *International Organization,* 38, 2, 1984 p. 225-286.

(5) J. Nye, Bound to Lead: the Changing Nature of the American Power, New York, Basic Books, 1990.

لو كانت كل صيغة للسيادة تحمل في ممارستها الخاصة التدخل المصحوب بطريقة مستحدثة للتبرير. هذا يعني أن الجدل ليس جديداً: إن التدخل لدى الآخر باسم المبادئ العظيمة هو إحدى الممارسات الشائعة في التاريخ؛ وممارسة هذا التدخل باسم مفهوم يرفع من شأن السيادة يكشف عن سلوك مألوف سبق بكثير العولمة، وزمن الاستعمار والعالمية التي زعمت الأريحية. فضلاً عن أن هذا التتابع المتواصل للرؤي السيادية لاينتمي لمجال المعرفة التاريخية وحدها: لا جدال بأنه نشأ عن طريق الترسُّبات المتعاقبة مكوِّنًا شيئًا فشيئًا أحداثنا الجارية، وصانعًا لذاكرتها ولوهمها، بل ومحدثًا أيضًا للأيديولوچيات وللمؤسسات التي يمتلكها عالمنا الراهن. إن حرب الخلافة، وتعبئة جنود الثورة الفرنسية، والحلف المقدس، ونظام بسمارك وكذلك مبادئ ويلسون تتنافس اليوم في صنع الممارسات، وفي انتاج المفارقات التاريخية والأزمات التي نعيشها في حياة كل يوم.

(١) كان أول هذه المفاهيم وفقًا لتسلسلها الزمني هو سيادة **السلالة الحاكمة**. لقد نشأت تدريجيّا كلما سعى عواهل القرون الوسطى الأوروبية إلى التخلص من وصاية الإمبراطور أو البابا: كانت في البداية تتعلق بمطالبه، ولهذا كانت بطبيعة الحال شخصية وبذلك فتحت الطريق أمام مفهوم وراثي سواء بشأن السلطة أو إدارة العلاقات الدولية. من المؤكد أن هذه الشخصنة كانت تتغذى من المؤسسات الإقطاعية الماضية: لقد نشأت سلطة العاهل في البداية تبعًا لهويته كسيد إقطاعي: وتدعمت أيضًا من الطبيعة الشخصية للتحدي القائم بينه وبين الملك أو البابا. كان هذا التحرر المزدوج هو أولاً مبادرة ومعركة يقوم بصنعها ويعود نجاحها بالفائدة عليه شخصيّا: يصبح الملك إمبراطوراً في مملكته ويفرض نفسه في مواجهة الكرسي الرسولي باعتباره «قائمًا مقام الله»، كما أن مسحه بالزيت المقدَّس يضفي عليه خاصيات مقدَّسة. وبالإجمال يتم وضع هذا العمل التحرري لصالح مؤسَّسة تنتعش عن طريق شخص استرد من جانبه وحده حقوقًا كان قد حرم منها: هكذا تذكِّرنا «مؤسسات سان لويس» [عُرْف في فرنسا انتهى قبل عام١٢٧٣، وكان يشتمل على مرسومين أصدرهما الملك لويس التاسع] بأن «الملك لا يعبِّر عن أحد إلاّ عن الله وعن ذاته».

كذلك انعدام الرجوع إلى الجماعة السياسية المقترن بغياب مؤسَّسات قوية وفعَّالة

أبرز هذا التوجُّه الوراثي الذي انتشر بسهولة على المسرح العالمي. مع ذلك الملك ليس معفيًا من أي التزام: إن عُرف القانون الروماني الذي تم الاهتداء إليه من جديد بشَّر بعودة مبدأ «الشيء العام»؛ فالسلطة الملكية نبعت من الله، لكنها نشأت أيضًا من «الجماعة» - مثلما بيَّن القديس توماس - التي نصَّبت الشعب لا كصاحب سيادة لكن كمبدأ للسلطة وكصيغة لإضفاء الشرعية؛ الملكية ليست ملكية لكنها مَنصب وبذلك يفرض حقوق وواجبات. إن السلطوية المشتقة عن المَلَكية تستند أيضًا إلى الشعب الذي يجب أن تهتم به: تمنح السلطوية للملك وحده سلطة الدولة وبالتالي ذلك الذي يقود العلاقات الخارجية، بل ورفاهية الجميع في ظل احترام بعض المبادىء، وبخاصة قوانين المملكة الأساسية وقواعد أيلولة التاج. كانت هذه القواعد في حالة فرنسا تمنع الآثار الخطيرة للسلطوية على عقيدة السيادة: حينما فرضت قاعدة البكورة، واستبعدت الزوجات وأقارب الزوجات من الخلافة، فقد تفادت انقسام المملكة واستهواء الدول الأجنبية للتاج.

إن شخصنة العمل الدولي هذه، وتفسير الغيرية بهذه الطريقة يؤسسان ممارسة سياسية ـ ديبلوماسية تدخلية إلى حد بعيد. إن السيادة المعَدَّة بالاتفاق بين ممالك الأزمنة الغابرة الأوروبية كانت حقيقة سيادة العاهل. ما إن تكون قواعد أيلولة العرش غامضة أو صامتة، حتى يصبح التدخل طبيعيًا؛ إن العاهل هو المعترف به وحده باعتباره شرعيًا: ما إن تكون الخلافة أو خلو العرش موضع شك حتى يصبح للعواهل الآخرين رأي يدلون به أو طموحٌ يعلنون عنه. والأسوأ أيضًا، فإن العيب في الذات الملكية، مهما كان هذا الملك، يعتبر عدوانًا على السيادة: إنه لا يعفي الأجنبي من واجب عدم التدخل فحسب، بل وحتى ينشئ له حقًا، بل واجبًا بالمساعدة. هذا هو تمامًا معنى إعلان پيلنتز Pellintz [إعلان أصدره ليوپولد الثاني وغليوم الثاني بقصر پيلنتز يطالبان فيه ملوك أوروپا بتأييد الملكية الفرنسية بعد القبض على لويس السادس عشر] الذي وجه لطمة للشعب الفرنسي المتمرد ضد الملك لويس السادس عشر، وكان هذا أيضًا هو جوهر عقيدة «الحلف المقدس».

في الواقع أن هذه الشخصنة ليست مجرد نادرة تاريخية. إن جدواها في الحياة الدولية معروفة، وكثيرًا ما أشادت بها المدرسة الواقعية، التي تذكِّر عادة بأن العاهل فاعل ممتاز، وبأنه يقيم مع نظرائه علاقات خاصة تمنح مغزى للمفاوضة الدولية لكي

تتقدم كثيراً تحت ضغط من الأنظمة السلطوية. ولا جدال بأن التقدم الذي حققته أشكال السيادة المنافسة تقلل من أهمية سيادة السلالات الحاكمة التي ينحرف منهجها ويتخذ شكلاً بسيطًا لكنه فعالٌ: إن جميع الأمم تعلي من شأن دور العاهل في العمل الدولي، وتقدم اليوم، مثلما قدمت بالأمس، مساعدة كبيرة لرؤساء الدول الحائزين على السلطة والذين عادة يحصلون على الحماية ويتم تحبيذهم في حالات عدم الاستقرار الداخلي أو المنافسة على السلطة: جورباتشوف ثم يلتسين بصفة خاصة قد استفادا طويلاً، تمامًا مثل شمعون بيريز، ومن المؤكد أنه لا حاجة للحديث عن موبوتو، أو الشاذلي بن جديد أو لامين زروال. وبطريقة كاشفة، إن هذا المفهوم الذي لا يزال قائمًا يفسح مجالاً لا يستهان به لآليات التدخل الخارجي في سياق حدوث خلافة غير منظَّمة أو محفوفة بمخاطر تحيق بالنظم السلطوية، مثلما تدل على ذلك العديد من الأمثلة الإفريقية ... إن سيادة الدولة تتلاشى بعض الشيء أمام سيادة العاهل المنتخب أو غير المنتخب، وذلك بسبب روتين الاتصالات الدبلوماسية وتجسيم خطورة الحدث، مما يكشف في نهاية الأمر عن ضعف مأسسة (= إقامة مؤسسات) الحياة الدولية وعن مناهج تواطؤ لا تقيم وزنًا كبيراً لدور الدولة، ولقدرتها على تمثيل الشرعية والسيادة باعتبارها قاصرة عليها.

(٢) لا جدال بأن صعود المفهوم الثوري الخاص **بالسيادة الوطنية** كنمط ثان معقول قد أحدث أثراً عاصفًا. لقد تبنت الثورة الفرنسية هذا المفهوم الذي كان فكرةً روسو الرئيسية: لا يمكن فصل العاهل عن الإرادة العامة التي هي إرادة الشعب الذي تم تنصيبه كجماعة. وفي عرف رجل مثل سييس Sieyès [سياسي فرنسي لعب دوراً مهمّا في أحداث الثورة الفرنسية ١٧٤٨-١٨٣٦] تتجسد هذه الإرادة في الأمة، مصدر كل شيء، والتي تدمج الأفراد وتسن القانون. وحين تم نقل هذه الصيغة الجديدة إلى اللغة الدولية أحدثت غيرية جديدة: الأمة لا تعرف العواهل، بل تعرف الأمم الأخرى. ما إن يتم التحقير من شأن الأمم، أو أنها ببساطة تتلاشى أمام العاهل الذي أصبح مستبدّا أو طاغية، فإن التدخل يصبح من جديد شرعيّا، بل وحتى يصبح على الأرجح رسالة لا يمكن التخلي عنها. لقد ابتكرت الثورة الفرنسية تعبير «الجمهوريات الشقيقة»، وذلك قبل ما يقرب من قرنين من ظهور تعبير «الحزب الشقيق»: إن السيادة بهذه الصورة لا تنجو إلا بصعوبة من الميسانية

والتضامن. إذ ينشأ كل منهما في مواجهة الاختلافات التي تفصل بين صِيَغ السيادة المتنافرة.

في نهاية القرن الثامن عشر لم تكن الفكرة الباردة عن الدولة مترسِّخة بما يكفي لإزالة هذه التوترات، ولكي يتم قبول فكرة أن الآخر يمكنه امتلاك السلطة النهائية باسم قيَم مختلفة كلية. مع ذلك فالحمية الثورية لم تختف من حياتنا الدولية المعاصرة، على الأقل باعتبارها كلامًا بلاغيًا، قد يخفي اعتبارات أخرى أكثر فظاظة. التدخل الكوبي في أنجولا، والأنجولي في زائير، أو الزائيري في الكونغو؛ توغلت الأحزاب الشقيقة أثناء الحرب الباردة باسم الدولية البروليتارية حتى داخل صفوف الديموقراطيات الغربية؛ الفرق العسكرية الدولية في إسپانيا؛ النداءات بتوقيع غرامات لعدم احترام حقوق الإنسان؛ تضامن مصر الناصرية مع جبهة التحرير الجزائرية أثناء الحرب: هذه الممارسات عديدة ومتنوعة وتهب نفسها إلى جميع القضايا. قليلة هي الدول التي لم تدمج هذه الممارسات في ديپلوماسيتها لكي تستخدمها بطريقة مستترة إلى حد ما؛ والأقل انتشارًا هي تلك الدول التي لم تجد فرصة إطلاقًا للتشهير بها لكي تحتمي بطريقة غاضبة خلف استخدام صارم لمفهوم للسيادة هو بالقطع متعذر الوجود. لعل الحد الأدنى من جرعة هذه الممارسات هو التلميحات المتحفِّظة الواردة في البيانات الرسمية التي تمتدح التقدم الذي أحرزته هذه الدولة أو تلك في مجال حقوق الإنسان أو الديموقراطية. إن تدرج ممارسات التدخل متشعِّب لكنه يرتكز على ذات المسلَّمة: لا يمكن الالتزام بسيادة الآخر إلا إذا كانت لا تعرقل القيم التي أعتبرها أساسية؛ لا توجد غيرية محترمة ما دامت تستبعد الحقوق التي تمكنتُ من اكتسابها.

(٣) المعضلة تنحل قليلاً بعد أن أقيم أمة الآخر في المطلق الذي هو خارجي عني. والحاصل أن مفهوم **الأمة المستقلة** هذا متوازن وعملي، وقد ظل لأمد طويل يمثل أصالة الديپلوماسية الإنجليزية، على الأقل بصورتها التي حددها كانتج Canning وپالمرستون Palmerston. وقد ساهم نجاحها النسبي في تنصيبها كنمط ثالث قام على أي حال بحماية إنجلترا من تجاوزات الحلف- المقدس كما حماها من تجاوزات «النظام» البسماركي. لا جدال أننا اقتربنا بذلك من مفهوم للعلاقات الدولية أكثر توازنًا وأكثر مسالمة ما دام يقوم على التعايش: لكل أمة يعود الاهتمام

بتحديد مصيرها وسياستها الخارجية. هذه هي المرة الأولى التي يصبح فيها عدم التدخل مبدأ، بالرغم من عدم استناده إلى نظرية متقنة.

نجحت هذه الواقعية في تعميم - وفي الوقت نفسه- تبرير ديبلوماسية انكماش، بل وعُـزْلة، أتاحت لإنجلترا الازدهار دون أن تتورط في انتفاضات أوروبا في القرن التاسع عشر، وأصبحت جزئيّا قدوة عبر البحار للدولة الأمريكية التي في طريقها للتكوُّن، حينما كانت في حاجة إلى صياغة ديبلوماسية عُزْلة انتقائية. يعود غموض هذا النموذج بدقة إلى حاجته الملحة لعمل استثناءات. فحينما يتصوَّر الأمم الأخرى باعتبارها منزوية داخل غيرية مطلقة، فإنه يفلت من قواعد الاعتماد المتبادل والتضامن، بل والتبادل. وحينما يحرم فكرة الأمة من كل تفكير نقدي، ويعتبر بطريقة عملية أن كل جماعة صاحبة سيادة يمكن أن تكون أمة، فإنه يقترب، دون اعترافه بذلك، من رؤية العالم بلغة القوة التي سبق صياغتها. كانت حيرة إنجلترا أمام هَيَجان عام ١٨٤٨ بداية الاختبار؛ كما اندرجت سلبيتها أمام إنشاء نظام بسماركي في النسق ذاته؛ وتؤدى انعطافات سياستها العثمانية إلى التخلي واقعيّا عن المبادئ المعلنة. بصورة أكثر إجمالاً، هذا المبدأ السيادي الإنجليزي الحذر الذي سري بسهولة في مواجهة الجيران الأوروبيين قد أتاح لدزرائيلي [سياسي إنجليزي تولى وزارة الخارجية ثم رئاسة الوزراء ١٨٠٤-١٨٨١] وخلفائه الإعداد بفاعلية للإمبراطورية الاستعمارية العظمى، وهو عمل تم من خلاله تفوق التاج البريطاني على الشركات الملاحية، ووضع تصور لـ «الوحدة البريطانية» التي أشار إليها ڤيكتور بيرار [عالم فرنسي باللغة والأدب اليونانيين١٨٦٤-١٩٣١] في بداية القرن العشرين... هكذا، وباعتباره أداة أكثر منه نظرية شاملة، استهل هذا المفهوم الآخر للسيادة السير عبر طريق طويل لم ينته حتى اليوم. ويمكننا التسليم بأنه في الواقع لا يزال يتبقى من هذه السيادة العملية الإعلان عن مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى (لم يتم انكاره إطلاقًا ويتم استخدامه بوفرة)، المرتبط بهذه الحرفية القانونية الحذرة التي تتيح للدول البقاء على الحياد تجاه الموضوعات الأكثر إحراجًا: الأزمة الجزائرية، والأزمة الرواندية في بداياتها، والقدرة على تجاهل موضوع حقوق الإنسان عند الرغبة في ذلك، بخاصة في مواجهة شركاء أقوياء أو نافعين اقتصاديّا، على غرار روسيا خلال الأزمة

الشيشانية، والصين حين تنفتح أمام التجارة الدولية أو الدول البترولية التي تكثر من مخالفات الحقوق الأساسية. يكشف مفهوم السيادة هذا - النفعي لأنه انتقائي - عن قصوره الرئيسي على المستوى المعياري: لا يوجد مبدأ ولا سلطة قانونية أو معنوية لمراقبة هذا المفهوم السيادي، ولإرشاد الخيارات المعمول بها، وللتحقق من التقسيم بين السيادة المؤكدة والسيادة الملغية. وبما أن شأنه متروك لتعسف الدول، فإنه يصبح تابعًا لقوتها بصفة أساسية.

(٤) العنصر الرابع في التصنيف الذي ندرسه يتكوَّن من هذا التساهل تجاه السياسةالواقعية *Realpolitik* الذي لاجدال بأنه يقع في قلب **السيادة - القوة** أو **السيادة الباردة** التي تفرض نفسها بصحبة النظام البسماركي. لم يعد الاعتراف هنا يتوجه إلى شخص، ولا إلى أمة، بل إلى قدرة: إنه لا ينتج عن احترام مبدأ لكن من أخذ قوة الآخر في الحسبان بطريقة واقعية. هذا الآخر صاحب سيادة داخل النطاق الذي يستطيع فيه النجاح في فرض إرادته بالتعايش. من هنا تصبح عملية الاعتراف آلية وعامة إلى حد ما، تعبِّر عن علاقات القوة وتؤكد النظام الدولي المنبثق عنها. وتصبح السيادة مسألة سعي وحساب بارد: الاعتراف للآخر بالسلطة النهائية هو طريقة للتأكد من أن المقابل هو حصولي على الحصانة الكلية والكاملة.

عندئذ تصبح السيادة-القوة محافظة بشدة. حينما تحظر رأي ناقد سواء بالنسبة للآخر أوً لشكل النظام العالمي، فإنَ هدفها الرئيسي هو دعم خطوط التقسيم، والتمييز بأقصى وضوح ممكن بين الشئون الداخلية والشئون الخارجية: مثلما كان في رأي بسمارك، بأن الاعتراف بسيادة النمسا-المجر أو بسيادة ألمانيا يستتبع وضع كل منهما في منجى من كل اتهام لبنيانهما الإمبراطوري، هكذا أيضًا كان انتماء الاتحاد السوفييتي لعقيدة السيادة الباردة يستتبع منع كل جدل حول طرق تنظيمه الداخلي أو تنظيم علاقاته مع الأحزاب الشقيقة. ما هو أكثر أيضًا، بما أن السيادة متماثلة مع القوة فإنها تتسلسل في مراتبها: من المحتم أن تصبح بعض الدول أكثر سيادة من غيرها وفقًا للقدرات المتراكمة. ونتفهم الفائدة التي أمكن لسياسة الكتل الحصول عليها من مفهوم يقود مباشرة نحو تسويغ عقيدة السيادة المحدودة؛ ونكشف بسهولة كيف أمكن لمثل هذه الرؤية أن تصبغ سياسة التحالفات في سياق الحرب الباردة، مما يمنح بطبيعة الحال دوراً مهيمنًا داخل الهياكل القيادية لكل من

الدولتين الكُبرَتين. منذ ذلك الوقت نضع يدنا على التناقض الرئيسي الذي يثقل على هذا النمط الرابع: بما أن السيادة الباردة مرتبطة بشدة بالقوة، فإنها تنزع عن المبدأ المؤسس لها قيمته كمطلق؛ بما أن جميع الدول لم تعد متساوية السيادة، فإن تلك التي أكثر سيادة من الآخرين تنتقص بالضرورة من حقوق الأكثر ضعفًا. ويصبح التدخل عاديّا، مثل تدخل موسكو في بودابست أو تدخل واشنطن في جواتيمالا: يتصور الذي يقوم بالتدخل بأنه حقه الطبيعي، بينما تراه الدولة الكبرى المواجهة بأنه حتمية يمكن قبولها.

(٥) يتخذ هذا الخلل الحتمي موقعًا رئيسيّا في انتقاد مذهب ويلسون والنمط الخامس المنبثق عنه. منذ الآن فصاعدًا نقف إلى جانب حقوق الشعوب: تعود السيادة لتصبح طموحًا، ونظامًا يلزم إقامته ويجب تصوره بطريقة مثالية؛ إنه لم يعد حالة واقعية تكفلها علاقات قوى، لكنه قيمة تُرشد مهمَّة الجغرافيا-السياسية. ومن بعد تؤسس فكرة حق الشعوب في تقرير مصيرها جغرافيا - سياسية متشددة؛ إنها تؤكد الفرضية القائلة بأن السيادة لا تتسلسل في مراتب، ولا تتفاوت، وغير قابلة للقسمة: من أجل الوصول إلى هذه الغاية يجب على العاهل الحصول على دعم، أو بالأحرى يجب عليه أن ينحصر داخل جماعة معينة تفرض نفسها على المراقب كما على الفاعل. يقوم الشعب بهذا الدور: على العكس من السيادة الثورية، فليس تحرر الشعب من الوصاية الشخصية للطاغية هو الذي يكون له معنى، لكنه الاعتراف بوجود الشعب الموضوعي الذي سبق له رسم الخريطة السياسية للعالم المثالي. إذا كان المطلوب من العالم أن يعيش وفقًا لمبادئ الديموقراطية والحرية، فالجوهر يكمن في مهمة التحرير الجماعي للشعوب.

لا ينهض هذا البنيان دون إثارة تناقضات جديدة. إنه أولاً مرتبط بليبرالية تبشر الآن بالعولمة، وتقوم بالأخص بالانتقاص من السيادة الاقتصادية للدول: يتم تعريف حق الشعوب في تقرير مصيرها بعبارات سياسية خالصة، كما لو كان من أجل التوافق أكثر مع التعميم التدريجي لموضوع الاعتماد المتبادل الاقتصادي. بعبارة أخرى، إن نقد مفهوم مطلق يحث على مطلق آخر وتظل السيادة مفهومًا نسبيّا حقيقة. ومن الآن تنفتح «عُلْبة بندورا» [علبة مملوءة بالشرور والرزايا]: ليس فقط يمكننا التساؤل إلى ما لا نهاية عن «ما هو الشعب، وعن المعايير التي تتيح

إدراك معناه وتحديده»، لكننا أيضًا نتواجه بقسوة مع مفارقة جديدة للسيادة. إن الاعتراف لجماعة بامتلاكها الشرعي للسلطة النهائية يؤدي سلفًا إلى التقليل من شأن مطالب الأقليات التي تحتويها: إنه نكوص أحمق لأن أحدًا لا يستطيع تحديد المستوى الحتمي الذي ببلوغه يمكن أن ينعكس الخطاب، وأين تتم التجزئة بين شعب شرعي يعيش في طموحاته السيادية، وبين أقلية قادرة على الانحراف أو التمرد.

في ظل هذه الظروف، لن ندهش لأن استخدامات مذهب ويلسون المعاصرة كانت منتشرة باعتبارها **طرق مطالبة** أكثر منها أشكالاً لتنظيم النظام الدولي، مع أنه قد أرشد المعاهدات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، كاشفًا عن التباساته والأخطار الكبيرة التي يمكنه إحداثها. لم تكن حركات المطالبة التي تغترف مراجعها من ميراث ويلسون خالية من الالتباسات أيضًا: استخدم انفصال كاتنجا أو البيافرا مثالاً سياديًا لأغراض غامضة لا تعوض حقيقة عن الاستناد إلى الصيغة الساحرة الخاصة بحق الشعوب في تقرير مصيرها[1]. أليست بالأحرى هي سيادة الشعوب الكونجولية والنيجيرية التي وجدت نفسها مهددة مباشرة؟ هل النزاع اليوغوسلافي يتغذى من حق الشعب الصربي في تقرير مصيره، أم من حق الشعب البوسني في حماية سيادته في مواجهة الأخطار العرقية؟ كلما طمح شعب إلى وجود موضوعي فإنه يتخذ طابعًا عرقيًا خطيراً، وينفصل عن البنيان السياسي الذي قصد روسو منحه له. لكن إذا كانت الشعوب التي تتكون سياسيًا هي وحدها صاحبة الحق في السيادة، فإن تجاوز الخصوصيات ومشروع العقد الاجتماعي يصبحان وحدهما مصدراً لطموح شرعي في التحرر: عندئذ تفقد العرقية كل سند.

مع ذلك، لا يوجد إجماع على إدانة الفرضية العرقية: من الواضح أنه يتم مراعاتها في الممارسة، وأحياناً تعظيمها؛ وهي أيضًا غير منزوعة الشرعية كلية من جانب التحليل[2]. سواء كانت عرقية عدوانية أو دفاعية فهي لا تزال تستفيد من

(1) E. Mbokolo, «Le séparatisme Katangais», in J.-L. Amselle et Mbokolo dir., *Au coeur de* l'ethnie, Paris, La Découverte, 1985, p. 204-220.

(2) Cf. notamment G . Hermet, «*Des États sans territoire? Sécession ou réinvention territoriale* en Europe de l'Ouest» , in P. Birnbaum dir., Sociologie des nationalismes, Paris, PUF, p. 231 sq.

حجج صحيحة يمكنها إحياء فكرة الشعب إلى حين إعادتها إلى حقيقة موضوعية. وعلى حد قول البعض، يمكن لفكرة «التشابه» بين الحكام والمحكومين، وفكرة «الذاكرة» العامة، بل وثقافة مشتركة، أن تكفي لإثبات الفرضيات المؤسِّسة. هل يلزم أيضًا إقامة البرهان على دوام هذه المبادئ وعلى إدراكها المشترك بين جميع المعنيين. يمكن لرجل أفغاني أن يُعرِّف ذاته في أحد الأيام بأنه مسلم، وفي اليوم التالي يقول إنه پاشتوني [مجموعة عرقية تتحدث الإيرانية وتكون ١٣٪من سكان أفغانستان] أو طاچيكي. وسرعان ما ننسى أنه بخاصة أثناء تصفية الاستعمار، كانت التعبئة الحاسمة، هنا وهناك، سياسية أكثر منها عرقية أو دينية. لا يجب أن نرتكب خطأ وضع الأمور في غير زمانها الصحيح: كانت الحركات الوطنية الكبرى للعالم الثالث تدين قهر المستعمر في الوقت الذي كان فيه المستعمر على العكس، يتوافق تمامًا مع المراجع الدينية أو العرقية. لقد تكونت الحركة الوطنية الجزائرية ضد حركة العلماء، كما ترسخت مثيلتها في الهند سياسيًا بشدة وكانت ضد العرقية بعنف. حينما استطاع كبار الزعماء الوطنيين الالتفاف حول هذا الشرك، فإنهم أضفوا معنى على انتمائهم إلى حق الشعوب: حينما تجنبوا التطهيرات العرقية باسم المعركة ضد الاستغلال الاستعماري، استطاعوا تأمين تصفية الاستعمار خلال فترة ربيع قصير لم يستطع مقاومة موجة الإحيائية المتدفقة التي تتغذى من فشل الدولة المستوردة[1]. في هذا السياق تكاثر حينذاك، ولا يزال يتكاثر حتى اليوم، استخدام نموذج ويلسون استخدامًا غير مناسب لزمانه وخارج نطاق السيطرة: كان اختلال النموذج شبه حتمي.

لم يتمخض انقضاء القطبية الثنائية وفشل العالم الثالث عن حرمان السيادة من الأسس الراسخة فقط، بل وحبَّذ أيضًا بزوغ مبادئ بديلة. لقد تغيرت معطيات الظروف العالمية: لم يعد الوهم السيادي يلبى احتياجات فاعلي العهد القريب، أولئك الذين كانوا يحتمون وراء ستائرهم الحديدية، وأولئك الذين يخشون منافسة الأيديولوچيات المسماة بسهولة هدامة، أو أولئك الذين كانوا يعبئون من أجل طرد المستعمر. واليوم قليلة هي المجازفات التي تلجأ إلى أجراس السيادة الرنانة. لقد

(١) برتران بادي، «الدولة المستوردة»، ترجمة لطيف فرج، دار العالم الثالث.

غيرت هذه الأجراس دورها، فهي تحرّك في الأغلب معارك المؤخرة أو أعمال المقاومة اليائسة: إنها تجابه تدفقات المهاجرين، وتدحض عمليات الاندماج الإقليمية، أو تدين قسوة العولمة.

في هذا السياق ينتعش الجدل: هل ستتطور السيادة، وتتحول إلى شكل جديد يثري تصنيف الأشكال المتنوعة التي نعرفها الآن؟ أم أنه سيخلي مكانًا لمبادئ جديدة، سيتعايش معها إلى حد ما؟ في هذه المعضلة بين الإصلاح والثورة يشحذ الفاعلون والمراقبون أسلحتهم: إن الإعلان بفظاظة بأن السيادة وهم يفقدها نفعيتها وسيكون باهظ الثمن بالنسبة للدولة، ولعواهلها والمحيطين بهم، في الوقت الذي تتزايد فيه وسائلهم وبخاصة القمعية. وبالمثل فإن طنين هذا الإقرار سيكون فظًا في آذان أولئك الذين يحتشدون ضد السيطرة التي يرونها غير محتملة. من المؤكد أن التاريخ قد علمنا أن كل عمل سيادي لن يستطيع فرضًا إعلان شرعيته بذاته، فضلاً عن أننا نعرف مدى شطط مختلف أنواع التعبئة التي تختلق في عجلة غاية سيادية للوصول إلى هدف خادع بالإعلاء من شأنها. لا يوجد شك اليوم بأن المفهوم يشرد، حتى وإن كان لا يمكن إبطاله؛ كما أن مجهودات التوليف ملائمة وتستحق المناقشة والدراسة.

هكذا يطرح نمو مجموعات الأمن[1] وديناميات الاندماج الإقليمي[2] موضوعًا أساسيًا: هل قيام إحدى الدول بالتخلي عن سلطاتها بقصد الاندماج في حيز إقليمي أكثر اتساعًا يمثل إعادة توسيع للسلطة أم انحسارها؟ إن المدافعين عن الفرضية الأولى يروجون عامة بأن هذا المسعى اختياري وبأن الدولة تظل سيدة اختيارها بالاندماج. أما أولئك الذين يميلون للتفسير الآخر، فإنهم يؤكدون على العكس بأن القيام بعملية تنازل يخلق نظامًا جديدًا لن تستطيع الدول إعادة التفاوض داخله بشأن سيادة اختياراتها السياسية في كل قرار تتخذه: مثل الاتحاد الأوروبي حيث يتم النهوض بوظيفة الحكم على عدة مستويات (multi-level gov-

(١) وفقاً للدراسات التي أجريت عليها في الخمسينيات، راجع:

K. Deutsch *et al., Political Community and the North Atlantic Area,* Princeton, Princeton University Press, 1995.

(2) L. Fawcett et A. Hurrel, *Régionalism in World Politics,* Oxford, Oxford University Press, 1995.

(ernance)[1]، فالدولة ـ القومية تُعتبر أحد مستويات اتخاذ القرار إلى جانب مستويات أخرى، كالاتحاد الأوروبي، والجماعات المحلية التي تتزايد سلطاتها أكثر فأكثر. هكذا سواء كانت مجزأة أو موزعة فإن السيادة تفقد خاصيتها المطلقة بسبب التجمعات الإقليمية الأكثر تطوراً.

من المرجح، كما يلاحظ بعض المؤلفين أنه يتم في الأغلب قبول هذا التخلي عن السيادة بارتياح من جانب الدول أو فاعليها الذين يفضلون بذلك التخلص من مصائب بعض القرارات المريرة التي تعرض شرعيتهم للخطر[2]. والطريقة معروفة جيداً: تتخذ الحكومات القومية في أوروبا الموقع الذي كان يحتله النبلاء الفرنسيون فيما مضى الذين كانوا في غاية السعادة لعدم مسئوليتهم ولحرمانهم من اتخاذ القرار لكي يجعلوا من الدولة كبش فداء ميسور[3]. مع ذلك فالصورة غير كاملة: إذا ماتركنا بروكسل تتخذ قرارات تغيير البنية الصناعية والزراعية الأكثر حسمًا، فإنهم عادة يدفعون ثمن مناورات معقَّدة من جانب المفوضية بالتواطؤ مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. لقد تمكن المفوض الصناعي اتيين داڤينيون Davignon في عهده من تحبيذ إنشاء شبكة من المشروعات الأوروبية للتكنولوچيا المتقدمة وبخاصة في مجال الإلكترونيات، وبذلك أرغم الحكومات التى أصبحت أمام الأمر الواقع. وقد لعب هذا النمط من الممارسة دوراً حاسمًا في مفاوضات القانون الأوروبي الأوحد[4].

على هذا ليست السيادة آلية ولا تحت السيطرة الى الحد الذي نعتقده. حيث إن التاريخ يقوم عادة بحيل غير متوقعة. إن كل اندماج إقليمي يعمل في سياق خاص به مما يمنع الحديث عن هذه الاندماجات باعتبارها شأنًا واحداً. وحين استهلت

(1) Cf. notamment L. Hooghe éd., *Cohesion Policy and European Integration : Building* Multi-Level Governance, Oxford, Oxford University Press, 1996.

(2) Cf. E. Cohen, *La Tentation hexagonale,* Paris, Fayard, 1996, p. 167 *sq.*

(3) On se réfère au classique J.-P. Worms, «Le préfet et ses notables», *Sociologie du travail,* juillet-septembre 1996, p. 261-271.

(4) S. George, *Supranational Actors and Domestic Politics : Integration Theory Reconsid*ered in the Light of the Single European Act and Maastricht, Sheffield, Sheffield Papers in International Studies, 1994, p. 13-14.

أوروبا هذا الطريق في عام ١٩٤٥ ، ساد الاعتقاد لفترة ما بأنه قد تم حقيقة الاعتداء على طموح الدولة السيادي[١]: مع ذلك ظلت خطوات البناء الأوروبي الأولى بين الحكومات، وتشرف عليها عن كثب الدول التي كانت تستطيع وحدها تعضيدها. وقد أحدثت الأزمة الاقتصادية التي حلت خلال السبعينيات، والآثار المحسوسة للعولمة سياقًا مختلفًا لم يعد يتم فيه توجيه الاتهام للدولة، لكنها بدت بالأحرى ضحية يلزم حمايتها[٢]: الاندماج الإقليمي الذي كان يتناظر مع هذا الابتكار الجديد أبدى مراعاة لسيادة الدول على غرار «النافتا» التي ضمت دول أمريكا الشمالية الثلاث من غير أي طموح كان لكي تكون فوق القومية، أو منظمة «الأبيك» [منظمة التعاون الاقتصادي في آسيا الپاسيفيكية] التي اعتزمت في الواقع تعضيد التشاور بين الدول دون أي تخل عن السيادة [٣]. مع ذلك فالنتائج هنا تدعو للدهشة: لقد أثارت العولمة أنشطة شبكية زادت إلى حد كبير من دور الفاعلين العابرين للجنسيات، بالتوازي مع الدول، بل وبمعزل عن الدول. وداخل هذه الحركة ذاتها استطاع الفاعلون - الأدنى من الدولة، مثل الأقاليم وبخاصة المدن- الحصول على دور دولي يمكن أن يكتمل بسهولة على مستوى تجمعات الدول القومية. وفي ظل هذا الضغط المزدوج ترتسم في المساحات الأكثر نموا «أراض اقتصادية طبيعية»، يمكن قياس معدل نموها وثقلها بالقيمة الحقيقية لتدفق الاستثمارات، وانتقال موضع المشروعات، والمبادلات الاقتصادية والاجتماعية، وتدفقات الأيدي العاملة والطلبة، أو وسائل الاتصال والاتفاقيات بين المدن.

في الحالة الأوروپية، أحدثت هذه التطورات تأثيرًا على الأقل جزئيًا على التدريب السياسي؛ وتنطبق الملاحظة ذاتها على «الميركوسور» [سوق الجنوب المشتركة] في أمريكا اللاتينية وإن كان بالطبع على مستوى أقل. في المقابل يلزم التسليم بأن الأمثلة المضادة عديدة والتي تكشف عن مقاومة شديدة من جانب

(1) Cf. par exemple, E. Hass, *The Uniitig cf Europe,* Stanford, Stanford University Press, 1958.

(2)A. Gamble et A. Payne, «Introduction : the Political Economy of Regionalism and World War», in id. éd., Regionalism and World Order, Londres, Macmillan, 1996, p.13 sq.

(3) Cf. F. Petiteville, «les processus d'intégration régionale, vecteurs de recomposition du système internationale?, Études hnternationales, XXVIII octobre 1997, p. 511-533

الدول: بالرغم من أن منظمة UEMOA [الاتحاد الاقتصادي والنقدي لإفريقيا الغربية] ومنظمة «سيماك» [الجماعة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى] تنظمان عملة موحَّدة إلا أنهما لم تخففا إطلاقًا من منافسات السيادة بين الدول التي تكوِّنها. لم تتمكن «النافتا» من إضعاف صرامة رقابة الحدود الجارية داخل المنطقة، كما أنها نادرًا ما قامت بتعضيد تنسيق الأنشطة الدبلوماسية للدول المعنية. وتبدي الجامعة العربية نظامًا مبعثرًا داخل المفاوضات الدولية الكبرى، مثلما حدث بخاصة أثناء انعقاد المنتديات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي استهدفت تحبيذ التعاون الاقتصادي الإقليمي مع إسرائيل. كان فشل قمة الدوحة (نوفمبر ١٩٩٧) ذا مغزى من وجهة النظر هذه. ومن الوهلة الأولى تظل سياسة شرقي آسيا قومية بقدر ما هي نزاعية بالرغم من منظمة «أبيك».

مع ذلك الواقع أكثر تعقيدًا بكثير. تكفي قدرة أحد الأعضاء على الهيمنة عادة لخلق ظروف اندماج سياسي كأمر واقع: تعيد الإقليمية الاعتبار لفكرة الدولة القوية الإقليمية القديمة التي تستسلم أمامها سيادة الدول الأصغر، على غرار ما نلاحظه بالنسبة لمنظمة «سادك» [جماعة جنوب إفريقيا للتنمية] لصالح جنوب إفريقيا. بالإضافة إلى أنه مهما كانت تلاحمات الاندماجات الاقتصادية الإقليمية فإنها تنشئ تنظيمات روتينية تخدش السيادات قليلاً: أمانات دائمة، ومجموعات عمل بين الدول، ومجالس وزراء، وأحيانًا مجالس رؤساء دول أو مجالس بل ومحاكم تحكيم. والأكثر عمقًا أيضًا وبخاصة الفصل بين الاقتصاد والسياسة يضع السياسة ظاهريًا في حماية من كل تلوث، لكنه يُحدث في الواقع سياسة التجار التي تفرض نفسها بطريقة رسمية تقريبًا، على غرار رجال الأعمال التايوانيين الذين يستثمرون في الصين القارية، وأصحاب المشروعات اليابانيين في سيبريا، وشتات الصينيين أو الأثر السياسي الحاسم للمناطق الاقتصادية الخاصة في الصين أو في كوريا الشمالية. في هذه الحالة الأخيرة فإن منطقة نآچين-سونبونج «الاقتصادية والتجارية الحرة» التي تبلغ مساحتها ٦٢١ كيلومترًا مربعًا، تستقبل في بلاد الراحل كيم ايل سونج مستثمرين أجانب معفيين من التأشيرات ومن الضرائب[1]. إن فك الارتباط بالدولة الذي بدأ ينتشر إلى حد ما في جميع أنحاء

(1) S. C. Cheong, *Idéologie et système en Corée du Nord,* Paris, L'Harmattan, 1997, p. 340.

آسيا، وفي كوريا الجنوبية بخاصة، حيث أصبحت العولمة شعاراً حكوميّا ، يُكمل تطوراً غير مسبوق وشديد الأهمية : إن بناء مساحات اندماج اقتصادية «من أسفل» يخفي دينامية سياسية يمكن تحليلها باعتبارها نتيجة لاختلال المساحة. لم تعد هذه المساحة أراضي إقليمية أو أراضي دولة-قومية بالمعنى الكامل، لكنها أيضًا مصنوعة من شبكات من المدن، ومن الاستثمارات، ومن جميع أنواع التدفقات عابرة الأوطان التي تشترك جميعها في خضوعها لتغير أبعادها ووظائفها وفقًا لاحتياجاتها، وبذلك تلغي دور تباعد المسافات الماضي باعتباره مصدراً للسلطة الحاكمة[1].

يندرج إعادة تركيب المساحات هذا بوضوح في التناقض مع مبدأ السيادة التقليدي. مع ذلك يلزم التسليم بأن الدول تتوافق معه باعتباره ضرورة، بل وحتى تسعى إليه بنشاط. والدليل القوي هو شهوة الدول الواقعة على ضفاف البحر الأسود لإقامة بناء إقليمي يناقض عداواتها القديمة والشديدة، أو طموح دول الكتلة الشرقية السابقة، بل ودول الاتحاد السوفييتي السابق التي، على غرار دول البلطيق، تدق بشدة على باب الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يتعارض في الأغلب مع رغبات رأيها العام. يبدو الأمر وكأن قواعد الحكم الجديد غير المدونة تدعو إلى هذا التجاوز للسيادات القديمة.

بطبيعة الحال هذا التفكير ينسحب على تعددية الأطراف والنظم الدولية. من وجهة النظر هذه، يمثِّل اندلاع الحرب العالمية الأخيرة انقطاعًا حتى وإن كانت تباشير هذا الانقطاع قد ظهرت منذ بعض الوقت. ومن بعد، توجهت الدول نحو تفضيل المتعدد على الثنائي ونحو الاندراج في منشآت مؤسسية ومعيارية. بدءًا من مؤسسات بريتون وودز ووصولاً إلى الاتفاقيات في مجال البيئة أو حظر الانتشار النووي ، يمكن التكهن بأنه من المحتم أن تؤدي هذه الممارسة إلى إحداث بتر في سيادة الأكثر ضعفًا، أو إرغام لسيادة الدول المتوسطة، في حين أن الدول الكبرى تستفيد منها، جزئيّا على الأقل، كأداة لهيمنتها. وبشكل متناقض أيضًا فالمزيد من

(1) F. Gipouloux, «Globalization and Regionalization in East Asia; Stakes and Strategies», *in* id. éd., Regional Economic Strategies in East Asia, Tokyo, Maison franco-japonaise, 1994, p. 13-43.

القانون الدولي يعني المزيد من السلطة، حيث يُضعف النتاج المعياري، أو على الأقل، يغيِّر الصرامة الرسمية الخاصة بحماية السيادة. حين تجد الدول نفسها محرومة من استخدام درع السيادة هذا، فإنها تصبح مجبرة على التعاون في سن قوانين عامة وفي احترامها، وهي قوانين تفسِّرها بعض المذاهب بأنها مصنوعة من معتقدات وقيم ومفاهيم لعالم مجزأ. إذا كانت الحالة هذه، فإنه خلف النظم المقننة عالميًا في مجال البيئة أو الحق الاجتماعي، نجد أن الأمر يتعلق بمبدأ التعددية الثقافية ذاته وبسيادة الجماعات على قيمها الخاصة الذي يتأثر باسم عمومية قد تخفي ببساطة هيمنة بعض الدول الكبرى. مع ذلك فنحن ندرك هنا أحد التناقضات الأكثر حدَّة لتصورنا: على الأرجح لا يمكن إطلاقًا لأي طريقة تجريبية إيجاد هذا التلاقي في الفهم بين الدول المشاركة في ذات الاتفاقية [1]. ولا يمكن لأحد أيضًا تحديد المستوى الأدنى الذي يجب على هذا التشارك في الرؤى إقامته لجعل النظام فاعلاً[2]. كما أنه هل يمكن للحدود التي يضعها القانون أمام السيادة، أن يتم تعويضها عن طريق هامش إعادة التفسير الذي يظل الطابع الذي لا ينمحي لعمل جميع الفاعلين الاجتماعيين، وكذلك مصدراً دائمًا لتآكل تجمع الدول؟ من الغريب أن السيادة التي تتراجع على المستوى القانوني، تعيد تكوُّنها بطريقة أكثر تحرراً باعتبارها ظاهرة اجتماعية-ثقافية، وتصبح وظائفها مختلَّة ومصدراً للقلاقل والاضطرابات.

هذه الهوة المحفورة بين الدولة وسيادتها يمكن أن تذهلنا؛ ومع ذلك تصبح أحد عناصر النظام الدولي المعاصر. نلاحظ هذه الأزمة من وجهات نظر عديدة. أولاً يوجد العديد من الفاعلين من خارج الدولة الذين ينشدون استخدام حيازة السلطة النهائية أو يتلاعبون بها: أصحاب مشروعات الهوية، وفاعلون سياسيون يسعون إلى بناء شرعيتهم على أساس المحافظة على سيادة تتعرض للعدوان. ثم الدولة التي - لمواجهة هؤلاء المنافسين الجدد ولمجابهة المعطيات الجديدة للعولمة - تقوم

(1) R. Keohane, «The Analyses of International Regimes: Towards a European-American Research Program», in Rittberger, Regime Theory and International Relations, Oxford, Clarendon Press, 1993, p. 27.

(2) Cf. sur ce sujet P. Katzenstein, «Introduction», *in* id. éd., *The Culture of National* Security, New York, Columbia University Press, 1996, p. 17..

بتغيير طريقتها أكثر فأكثر، بدلاً من إثبات عملها باللجوء إلى مبدأ السيادة على أراضيها، تندرج في الشبكات عابرة الجنسيات[1]، وتتفاوض مع الشركات التجارية، وتعقد حلولاً وسطاً مع أصحاب مشروعات الهوية، وتستخدم القدرات الأكثر تفاهة (النفوذ، والمساومة، والتبادل غير المتساوي ...)، وإذا كانت هناك سيادة فإنها تصبح مصدراً للمساومة ساهية عن سموها وعن تميزها[2].

بما أنه يتم التلاعب بالسيادة بهذه الصورة، فإنها تفقد جزءاً حيويّا من ذاتها، لكنها لا تستسلم تماماً. وتتم موازنة هذا الهوان عن طريق نزعتين قويتين: الأولى تتجه نحو نهضة معنوية، والأخرى نحو التحول إلى مبدأ آخر. لنتجه لفترة وجيزة نحو كبار الفلاسفة الذين أثبتوا صدق هذا المشروع الفكري الباهر: لقد كانوا جميعا يرون أن السيادة حتى وإن كانت مطلقة، إلا أنها أولاً أداة، والمؤكد أنها ليست غاية في حد ذاتها. حيث إن چون لوك كان يدعو إلى فكر ليبرالي، فلعله هو الذي عبَّر عن ذلك بقوة أكثر من الآخرين: تحصل السيادة على قيمتها من الوظائف التي تنجزها، وبهذه الصفة فهي غير متحجِّرة في أجهزة مؤسَّسية ولا في خطاب وحيد.

في الواقع، نسلِّم بأنه يمكن إقامة نقط الاستدلال هذه بطريقة مختلفة وفقًا للخيارات الفلسفية أو الأخلاقية لكل. من منظور الدولة-الكلية لن يكون للسيادة غايات أخرى غير حماية سلطة الدولة وتعاظمها مهما كان قصدها النهائي: تصبح الدولة الديكتاتورية غاية في حد ذاتها، وبذلك تثبت صحة الفعل السيادي وفقًا لإجراء نجده في النموذج البسماركي مثلما في البدائل السلطوية. يتكون القصد النهائي الآن بلغة أخلاقية، ولم يعد يستند إلى مؤسَّسة بل إلى مبادئ مؤسِّسة، ويمكننا حينئذ بصحبة چون شارڤيه التصور بأنه يستقر كوسيط بين اختيار فوضوي يختزل الرأي الأخلاقي إلى رأي خاص، واختيار آخر سلطوي يخلط الالتزام الأخلاقي مع الضرورة الملزمة بطاعة الطغاة[3]. تحصل السيادة حينئذٍ على خاصيتها

(1) R. Rosecrance, «The Rise of the Virtual State», *Foreign Affairs,* 4, 1996, p. 45-61.

(2) Cf. S. Krasner, «Power Politics and Transnational Relations», *in* T. Risse-Kappen, *op. cit.,* p. 268 sq.

(3) J. Charvet.«The Idea of State Sovereignty and the Right of Humanitarian Interventions», International Political Science Review, 18, 1, 1997, p. 42.

كسلطة نهائية من قدرتها على تحقيق مبادئها الأخلاقية التي تلتزم بخدمتها[1]. ومثلما يستطيع الفرد عدم طاعة دولة لا تحترم التعهدات التي تؤسِّسها، كذلك تفقد السيادة من معناها منذ أن تنفصل عن المبادئ التي ترتكز عليها. في هذا المنظور لا يصبح التدخل متناقضًا مع فكرة السيادة، ما دام يستهدف استرجاع حقوق الإنسان أو إشباع احتياجات الإنسانية الأساسية. والعكس صحيح، إذ تصبح الدولة غير قادرة على الانتفاع من سيادتها منذ الوقت الذي يثبت فيه أن هذه السيادة تخالف الحقوق الأساسية.

لا جدال بأن هذا البنيان يتوافق مع نسق المعارف المكتسبة؛ وهو يوضِّح، وعلى الأرجح يبرر حق التدخل وكذلك الاعتماد المتبادل الأخلاقي بين الدول، دون اعتراضه على خطاب السيادة. يلزم أيضًا توفر شرطين. أولاً قبول المسلَّمة المؤسِّسة الخاصة بمواطنية عالمية ليبرالية لا نستطيع، كما يبدو، مواجهتها إلا بعبادة الدولة أو بنسبية ثقافية خطيرة ستحرم مسبقًا، بصفة دائمة، أجزاءً من الإنسانية من بعض الحقوق التي يتمتع بها آخرون. والشرط الثاني أكثر حساسية: إذا ما أصبحت السيادة أداة، فإنها تفقد طموحها القانوني؛ ولذلك إذا كنا لا نرغب في استغراقها في عالم التعسف والسلطة، يجدر تحديد مستوى قضائي بديل يمكنه تقرير حق التدخل. هكذا تصبح السيادة خاضعة لمبدأ أسمى مما يفقدها مميزاتها الأكثر أهمية.

لهذا السبب سرعان ما يتواجه الاعتراف الأخلاقي بالسيادة مع قيوده الخاصة. وفي المقابل تكتسب فرضية التحوُّل مصداقية أكبر: لا يؤسِّس الاعتماد المتبادل الأخلاقي بين الدول سيادة من نوع جديد، لكنه ينشئ مبدأ مبتكرًا ينظِّم واقعيًا الآن الحياة الدولية، وهو مبدأ **المسئولية**. تقوم أزمة مفهوم السيادة التقليدي بتعضيد هذا الابتكار بطرق ثلاث. أولاً يتمخض الاعتماد المتبادل المتنامي بين الدول صاحبة السيادة عن نتيجة طبيعية لا ينجو منها أحد كلية: إن عدم قدرة الدول على السيطرة بطريقة مُرضية على ما يجري داخل حدودها ذاتها، يجعلها تطالب أكثر فأكثر بالتعاون وفي أغلب الأحيان بالتدخل الكتوم إلى حد ما في شئونها

(1) *Ibid.*, p. 49 *sq.*; S. Caney, «Human Right and the rights of States: Terry Nardin on Non-intervention», International Political Science Review, 18, 1, 1997, p. 28.

الخاصة[1]. يصعب إحصاء النداءات متعددة الأشكال التي يوجهونها في هذا المجال: نداءات إلى المنشآت الأجنبية لكي تستثمر وتخلق فرص عمل، وإلى المؤسسات متعددة الأطراف لكي تمنح قروضًا، وللمساعدة، ولتنظيم العلاقات المالية الخارجية، وإلى المؤسسات الإقليمية لدعم القطاعات التي في وضع عسير أو لتجهيز مناطق محرومة، وإلى دولة كبيرة إقليمية أو عالمية لكي تعمل على استتباب الأمن. وبذلك تأمل الدول في الحصول على قدرات تنظيمية داخلية أو دولية تعوضها عما تتخلى عنه من سيادة[2]. هكذا ننتقل من سيادة مطلقة إلى فرضية سيادة عاقلة، بينما تختفي الفكرة المؤسِّسة للجماعة السياسية أمام فكرة «جماعة المسئولية»: بعبارة أخرى، لم تعد جماعة المواطنين تحدد ذاتها باعتبارها حائزة جماعيًا على السلطة النهائية وحسب، بل باعتبارها مجموعة من الأفراد مجبرة، بسبب طبيعة الاحتياجات الجماعية، ومنساقة لهذا إلى تعديل، وتغيير، مفهوم سيادة القوة التي يحوزونها، بل والتخلي عنها.

بالإضافة إلى أن هذا التطور قد تأكد بسبب تغير المجازفات التي تواجهها الحكومات، فيما هو أبعد من أولئك الذين ينظمون الحياة الوطنية يزداد تأثير أولئك الذين يهتمون ببقاء كوكب الأرض بأكمله، والذين يشيرون إلى سياسة تشارك حقيقي بين الدول في التنظيم، يسمو فوق الاستراتيچيات السيادية للفارس الأوحد. على هذا لم تعد السيادة العاقلة تقتصر على إدارة الموضوعات الداخلية بل تتسع لتشمل المجالات الكونية، كما لو كانت فكرة الأمن التي أنشأت مغامرة مفهوم السيادة أصبحت إجمالية بحيث تحيل إلى المسئولية الجماعية لمجموع الدول. نحن نعرف اليوم أن التطور الجاري يحذر من السيادة في السياق الراهن أكثر بكثير مما كان في ذلك السياق الذي قام بتنظيم مصير غالبية الاقتصاديات الأوروبية.

---

(1) Cf. notamment M. Zacher, «The Decaying Pillars of the Westphalian Temple»: Implication for International Order and Governance», in J. Rosenau et E. Czempiel éd.,Governance without Gouvernment, Cambridge, Camebridge University Press, 1992, p. 58-102; M. Zürn, «The Challenge of Globalization and Individualization», in H. Holm et G. Sorensen, op. cit., p. 137-164.

(2) Comme l'a très bien analysé G. Salamé, in *Appels d'empire: ingérence et résistance à* l'âge de la mondialisation, Paris, Fayard, 1996.

نفس الملاحظة تسري على موضوع البيئة، مثلما نعرف منذ مؤتمر استوكهولم (١٩٧٢)، ثم مؤتمر ريو (١٩٩٢)، وعلى موضوع التنمية الاجتماعية مثلما يشير مؤتمر كوبنهاجن، وعلى موضوع السكان مثلما أعلنه مؤتمر القاهرة، بل وأيضًا موضوع السكن أو وضع المرأة... هكذا يصبح العالم، مثل كل جماعة سياسية وطنية، جماعة مسئولية حقيقية.

أخيرًا، يخضع القانون ذاته لتطور مماثل. لم تعد المسئولية مجرد نتيجة طبيعية للسيادة، لكنه إلزام شبه إجباري يفرض على إحدى الدول القيام بتعويض الخسائر التي أحدثتها لدى دول أخرى أثناء تنفيذها لأعمالها السيادية. هكذا تم توسيع نطاق المسئولية: إن قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٦ بتاريخ ٢ مارس ١٩٩١ يُحمِّل العراق لا مسئولية الأضرار المنسوب إليه إحداثها فقط، بل والأضرار المترتبة عليها والتي أصابت دولاً أخرى. وتنتشر في الوقت نفسه فكرة المسئولية الجنائية الدولية على أثر الإبادة الجماعية في رواندا والفظائع التي تم ارتكابها خلال النزاع اليوغوسلافي[1]. ويسير في نفس الاتجاه أيضًا التقدم البطيء الجاري في مجال قانون البيئة. حتى وإن كانت الدول والأفراد ما زالوا يقاومون بيسر هذه المسيرة، إلا أن فلسفة القانون تغيَّرت بالفعل ولم تعد حبيسة كلية داخل مسلَّمة السيادة.

تحويل أم إحلال؟ إذا كانت الدول في طريقها لاكتشاف مبدأ المسئولية، فهذا إلى حد كبير بسبب تأثير الاعتبارات ذاتها التي قادتها فيما مضى نحو المطالبة بالسيادة والتي يتغير اليوم معناها: تحقيق المنفعة المشتركة، ضرورة منح الأمن، الالتزام بالمشاركة في تحديد نظام دولي. مع ذلك يتم تعويض عنصر الاستمرارية هذا بعمل انشقاقي: لم يعد يتم تعريف المسئولية بأنها حيازة سلطة مطلقة ونهائية (وهمية على الدوام)، لكنها الالتزام بالوفاء بتعهد لم يعد يقتصر على الجماعة الوطنية وحدها، ويتناسب الآن مع الاعتمادات المتبادلة ومع المجازفات الجماعية التي تنشئها العولمة.

---

(1) Remarques et analyses d' Yves Daudet, séminaires de DEA d'études politiques, Paeis, IEP, 1996-1997; pour une analyse un peu différente, cf. A. Pellet, «Art du droit et "science" des relations internationales», in B. Badie et A. Pellet dir., op. cit., p. 353-369.

بما أن السيادة إبداع معقَّد، وممارساتها ملتبسة، وتصوُّرها غامض، فهي ليست علامة ثابتة تدعو للطمأنينة، يتم الإعلاء من شأنها بصفة عامة من جانب ممارسي الحياة الدولية والنظرية التقليدية وخبراء القانون الدولي. مع ذلك تُبيِّن كثافة المراجع المتراكمة، ومحتوى الخطاب الشائع أنه ليس من الضروري أن يكون المفهوم واضحًا لكي يتم استخدامه بوفرة: الوهم مفيد ويقدم العديد من الخدمات. إذ إن تعدد المعاني والغموض يقدمان عونًا ثمينًا: يوجد دائمًا مراعاة للسيادة التي تُصلح شئون من يستحضرها. والأفضل أيضًا: خلف كل بنيان للمثال السيادي، توجد دائمًا عقيدة التدخل، بل والتطفل الخفي. هكذا يكون الوهم نافعًا حتى النهاية: وباعتبار السيادة قيمة فإنها تمتلك قدرة إضفاء الشرعية التي تقترب من المطلق؛ وبما أنها مدرجة في فلسفة سياسية إجمالية، فهي تشير إلى الدروب التي تتيح استبعاد غالبية نتائجها: باسم مؤسسة العاهل، وباسم حق الشعوب أو باسم القوة...

بالرغم من معاملة السيادة بقسوة، فتارة يتم تعظيمها، وأخرى يجري سحقها إلا أنها ظلت في سياق الدول المستقلة أحد المبادئ المقدَّسة في الحياة الدولية، وقد اجتازت محَن النظام القديم، وكذلك محن الثورة، وشقت طريقها عبر القرن التاسع عشَر بدءًا من الحلف المقدس ووصولاً إلى النظام البسماركي، ثم بُعثت من جديد في ڤرساي عام ١٩١٩، وفي سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥، وفي هلسنكي بعد مضي ثلاثين عامًا. في المقابل ليس من المؤكد قدرتها على الصمود أمام الانفراج التالي للقطبية الثنائية، وأمام مغامرات تصفية الاستعمار، ولا أمام مجازفات العولمة.